

إن اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) هي لجنة حكومية فيدرالية مستقلة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية ومتفق عليها من قبل الحزبين الجمهوري والديمقراطي؛ والتي تم إنشاؤها من قبل القانون الدولي للحرية الدينية (IRFA) لعام 1998 الذي يتابع الحق العالمي لحرية الدين أو المعتقد بالخارج. وتستخدم اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) معاييرًا دولية لمراقبة انتهاكات الحرية الدينية أو المعتقد في الخارج وتقوم بتقديم توصيات للسياسات إلى الرئيس، ووزير الخارجية، والكونجرس. كما أن اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) تعد كيانًا مستقلًا منفصلًا ومميزًا عن وزارة الخارجية. ويقدم التقرير السنوي لعام 2017 تويجًا للأعمال التي قام بها المفوضون وفريق العمل المهنيين خلال العام وذلك من أجل توثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع وتقديم توصيات مستقلة لسياسات الحكومة الأمريكية. ويغطي التقرير السنوي لعام 2017 السنة الميلادية 2016 إلى فبراير 2017، على الرغم من ذكر حقيقة أن بعض الأحداث الهامة وقعت بعد هذه الفترة الزمنية. وللتعرف على المزيد من المعلومات حول اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF)، يمكنك زيارة موقعنا الإلكتروني: [من هنا](#)، أو الاتصال باللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) مباشرةً على رقم: 202-786-0611.

البحرين

النتائج الرئيسية: في ظل التدهور العام لظروف حقوق الإنسان خلال العام الماضي، تدهورت الحرية الدينية لغالبية المجتمع الشيعي. وكانت هناك زيادة حادة في عدد التحقيقات والاعتقالات والإدانان والاعتقالات التعسفية لرجال الدين المسلمين الشيعة وكانت معظمها بتهم لا أساس لها من الصحة وغير حقيقية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت السلطات بمنع بعض رجال الدين الشيعة من الدخول إلى مساجد محددة لأداء صلاة الجمعة أو لإعطاء الخطب أو لتقديم الخدمات الدينية الأخرى. وعلى الرغم من أن المسؤولين في الكثير من الأحيان يعلنون بتصريحات علنية تدن الكراهية الطائفية والعنف، إلا أنهم استمروا في التمييز ضد المسلمين الشيعة في الوظائف الحكومية والخدمات العامة والاجتماعية الأخرى، كما دعمت الخطابات الطائفية التي تبثها وسائل الإعلام الموالية للحكومة. وعلى الرغم من أن الحكومة استمرت في إحراز تقدم في تنفيذ بعض التوصيات الصادرة عن تقرير عام 2011 للجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، إلا أنها لم تنفذ التوصيات بشكل كامل والتي من شأنها معالجة انتهاكات الماضي ضد المسلمين الشيعة وتحسين ظروف الحرية الدينية. وقامت اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) بوضع البحرين في المستوى الثاني Tier 2 لعام 2017، نتيجة لتدهور أحوال الحرية الدينية. وتم وضع البحرين في قسم "البلدان الأخرى التي يتم مراقبتها" في التقرير السنوي في الفترة من عام 2012 إلى عام 2016.

التوصيات المقدمة لحكومة الولايات المتحدة

- معالجة قضايا الحرية الدينية مع الحكومة البحرينية سواء سرًا أو علنًا، وتناول التقرير نجاح الحكومة أو عدم تنفيذ لإصلاحات حقيقية.

- الضغط على المستويات الرفيعة والعمل على تأمين الإفراج غير المشروط عن سجناء الرأي والمدافعين عن الحرية الدينية، ثم الضغط على حكومة الدولة لعلاج السجناء ومعاملتهم معاملة إنسانية والسماح لهم بمقابلة أسرهم ومقابلة مراقبي حقوق الإنسان وتوفير الرعاية الطبية الكافية لهم وتعيين محامين لهم وتمكينهم من ممارسة شعائرهم الدينية.
- حث الحكومة البحرينية على وقف استهدافها للأفراد، ولا سيما الزعماء الدينيين وعدم استهدافهم على أساس الدين أو المعتقد أو بسبب الدفاع عن حقوق الإنسان والحرية الدينية.
- ضمان تقديم رسائل واضحة ومتسقة في جميع مستويات الحكومة الأمريكية طبقاً لحقوق الإنسان في البحرين والتزامات الحرية الدينية وفقاً للقانون الدولي؛
- المساعدة في تدريب الجهات الحكومية، وتشمل المسؤولين الأمنيين وأعضاء النيابة العامة والقضاة لمواجهة العنف الطائفي والتحرير على أعمال العنف بشكل أفضل بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- إدخال المجتمع المدني البحريني والزعماء الدينيين في برامج التبادل وبرامج الزائر الأمريكي التي تقوي التسامح الديني والتفاهم بين الأديان وتعزز من الحوار بين الأديان.
- حث الحكومة البحرينية على تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق البحرينية بشكل كامل، بما في ذلك تلك التوصيات المتعلقة بحرية الدين والمعتقد والتحرير الطائفي ومحاسبة مرتكبي انتهاكات تمت في الماضي ضد المجتمع الشيعي.
- تحمل مسؤولية اجراء تقييم سنوي عام عن التقدم البحريني المُحقق في تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق البحرينية أو تحديد أنه لم يتم إحراز أي تقدم.
- حث الحكومة البحرينية على تعويض الطائفة الشيعية وذلك لإنفاق أموالها الخاصة في إعادة بناء سبع مساجد وهياكل دينية هدمت في عام 2011.
- حث الحكومة البحرينية على تمرير قانون في مجلس الشورى يتصدى للتحرير على العنف في وسائل الإعلام ويضمن الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ و
- حث الحكومة البحرينية على التعاون بشكل كامل مع الجهات الدولية بخصوص قضايا حقوق الإنسان من خلال ارسال دعوات من المُقرر الخاص بالأمم المتحدة المعني بحرية الدين أو المعتقد.

معلومات رئيسية:

يبلغ سكان الدولة نحو 1.3 مليون نسمة، ويبلغ تعداد المواطنين البحرينيين حوالي نصف هذا العدد والنصف الاخر هي عمالة مغتربة ومعظمهم من دول جنوب آسيا. وما يقرب من نصف العمالة المغتربة غير مسلمين (حوالي 250.000-300.000).

وبالرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية، يقدر عدد المواطنين البحرينيين من المسلمين الشيعة بنسبة 60٪ وحوالي 35٪ من المسلمين السنة، مع ما يقرب من 1٪ إلى 2٪ من غير المسلمين، بمن فيهم المسيحيون والهندوس والسيخه واليهود والبهائيين. وتعد البحرين من أكثر المجتمعات تسامحًا بين الأقليات الدينية غير المسلمة مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة. وتعترف الحكومة بما لا يقل عن تسع عشر من الطوائف المسيحية رسميًا وجالية يهودية صغيرة والهندوس والسيخه. وتعترف بجالية بهائية صغيرة ككيان اجتماعي. ويقر معظم البحرينيون بأن مجتمعهم كان مجتمعًا متسامحًا على مر التاريخ مع جميع الأديان ولا يسمح بالتعددية الدينية إلى درجة ملحوظة في المنطقة.

خلال العام الماضي، زاد القمع على المجتمع المدني وكان للجماعات المعارضة تأثيرًا بارزًا على حرية الدين أو الاعتقاد وحرية التعبير. وفي الوقت السابق بين عامي 2011 و2015، كانت القيود تستهدف في المقام الأول المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء المعارضة السياسية، ولا سيما تلك المرتبطة بجمعية الوفاق الإسلامية الشيعية وهي أكبر جمعية سياسية مرخصة من إجمالي 20 جمعية. وتدعي الحكومة البحرينية أن أولئك الذين أُلقي القبض عليهم واتهموا قد خرقوا قوانين النظام العام خلال الموكب أو الاحتجاجات المصرح بها، وفي بعض الحالات يحملون أسلحة. وتعارض جماعات حقوق الإنسان البحرينية والدولية ووزارة الخارجية ذلك. وبالإضافة إلى ذلك تصاعدت مخاوف الحكومة خلال العام الماضي من الأفعال التخريبية من قبل المسلحين الشيعة المدعومة من إيران في البلاد وذلك مع زيادة الجهود التي تبذلها إيران لتوسيع نفوذها في البحرين.

وسافر فريق عمل اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) في يوليو 2016 إلى البحرين لتقييم أوضاع الحرية الدينية والاجتماع مع مسؤولي السفارة الأمريكية ونائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المشكلة من قبل الحكومة وممثلي المجتمع المدني والطوائف الدينية.

أحوال الحرية الدينية 2016-2017

زيادة كبيرة في الاعتقالات والتهم الموجهة إلى رجال الدين الشيعة: استهدفت السلطات البحرينية خلال العام الماضي رجال الدين الشيعة وكثير منهم لا ينتمون إلى أي كيان سياسي مع العديد من أعضاء المعارضة السياسية ونشطاء حقوق الإنسان الذين يقضون أحكامًا بالسجن أو يواجهون تهمة جنائية، ووفقًا لمجموعات حقوق الإنسان البحرينية والدولية، فإن هذه الزيادة في استهداف رجال الدين الشيعة تشكل حملة منظمة من المضايقات التي تنتهك حقوقهم في حرية التجمع والتعبير وحرية الدين. واستعانت الحكومة البحرينية في كثير من هذه الحالات بتهم مثل إهانة الرموز الدينية و/أو الدين أو تجمع غير قانوني أو احتجاج غير قانوني أو المشاركة في خطاب سياسي فيه توجيهات ودعم للإرهاب. وقد أعلنت جماعات حقوق الإنسان أن العديد من تلك الاتهامات لا أساس لها من الصحة أو غير صحيحة. وأدعت الحكومة البحرينية في حالات أخرى أن بعض رجال الدين لهم علاقات بإيران، على الرغم من عدم توجيه تهمة جنائية إليهم بناء على هذه الادعاءات. وحيث أنكر رجال الدين الشيعة البحرينيون وجود أي علاقة تآمرية مع إيران ويقولون إن رابطهم الأساسي مع هذه الدولة هو لحصول على تعليم ديني في مقاطعة قم في إيران، أكبر مركز للدراسات الدينية الشيعية في العالم.

وقامت السلطات البحرينية منذ يونيو الماضي باستجواب واتهام و/أو الحكم على ما لا يقل عن 80 من رجال الدين الشيعة، وفرضت حظر السفر على العديد منهم. فعلى سبيل المثال، وُجه الاتهام إلى الشيخ محمد المنسي رجل الدين الشيعي في مايو 2016 كمحاولة للحد من حرية التعبير والمعتقد وذلك لإعطائه خطبة غير مصرح بها والتحريض على الكراهية ضد النظام وقد حكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة في يوليو وأيد الحكم الصادر بحقه في الاستئناف. وتم منع رجل الدين الشيعي الشيخ محمد سنقر من خطب صلاة الجمعة في مسجد الإمام الصادق في الدراز في يونيو. واتهم الشيخ سنقر بالتحريض ضد النظام والخطابة بدون تصريح في يوليو ولا تزال القضية مستمرة.

أدانت محكمة بحرينية الشيخ علي حميدان في أغسطس 2016 بالتجمع غير القانوني وحكمت عليه بالسجن لمدة سنة واحدة بسبب مشاركته في تجمع سلمي خارج منزل رجل الدين الشيعي الأعلى في البحرين الشيخ عيسى قاسم، وقد تم تجريدهم من الجنسية بشكل تعسفي في يونيو. واندلعت احتجاجات واسعة في مسقط رأسه في الدراز مباشرة بعد تجريد الشيخ قاسم من الجنسية، مما أدى إلى وجود أمني مكثف وانعدام القدرة على الوصول إلى المكان. وواجه ثمانية رجال دين آخرين على الأقل تهمة مماثلة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

وتم استجواب رجل الدين الشيعي والناشط في مجال الحرية الدينية ميثام سلمان في أغسطس أيضًا، والذي اجتمعت معه اللجنة في عدة مناسبات لمدة 24 ساعة، وتم منعه من النوم واتهم في وقت لاحق بالتجمع غير القانوني؛ وإن قضيته ما زالت معلقة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وتم استجوابه في ديسمبر 2015 بسبب انتقاده لسياسات الحكومة البحرينية ودفاعه عن الحرية الدينية، وفي مارس 2016 وجهت إليه تهمة "التعبير عن رأيه بخصوص قضية لا تزال في المحكمة" والتحريض على كراهية النظام وإهانة الرموز الدينية.

قامت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (UN) في أغسطس 2016 بانتقاد العديد من التهم الموجهة إلى عشرات رجال الدين الشيعة ودعوا السلطات البحرينية إلى وقف ما وصفوه لهم "بالمضايقات التي يتعرض لها المواطنين الشيعة". ووجد الخبراء أن حكومة البحرين تستهدف المواطنين المسلمين الشيعة على أساس دينهم، بما في ذلك اغلاق المنظمات الدينية وتقييد ممارسة الشعائر الدينية وتقييد أداء صلاة الجمعة ومنع التجمعات السلمية الأخرى ومنع رجال الدين الشيعة من إلقاء الخطب في المساجد. والخبراء الخمسة الذين أصدروا البيان هم رئيس فريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرررين الخاصين المعنيين بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية الدين أو المعتقد ووضع المدافعين عن حقوق الإنسان.

حل جمعية الوفاق واستهداف رجال الدين الشيعة الموالين لها: واصلت الحكومة خلال العام محاكمة الشخصيات السياسية المسلمة الشيعية، الموالية بشكل رئيسي للوفاق، وذلك بتهم سياسية ولكن لها أيضًا آثار مترتبة على الحرية الدينية.

وأعلنت وزارة الداخلية في يونيو الماضي أنها سحبت الجنسية من الشيخ قاسم، الذي يشار إليه أحيانًا باسم "الزعيم الروحي" لجمعية الوفاق، على الرغم من انه ليس لها أي انتماء رسمي مع المجتمع السياسي. واتهمت الشيخ قاسم أيضًا بغسيل الأموال، على الرغم من أن محاميه يقول هذه التهم لا أساس لها من الصحة وقد تم تأجيل محاكمته عدة مرات ولا تزال القضية مستمرة. ووقعت مناقشات محدودة بين المحتجون الشيعة وقوات الأمن حول منزله في الدراز منذ توجيه الاتهام إلى الشيخ قاسم. وقد

حكم على ما لا يقل عن 19 من المتهمين منذ أغسطس 2016 بالسجن لمدة 23 عاما في تسع قضايا منفصلة بخصوص التجمع حول منطقة الدراز ووفقاً لمجموعات حقوق الإنسان.

أعقب سحب جنسية الشيخ قاسم في يوليو بسبب قرار الحكومة بحل جمعية الوفاق والاستيلاء على أصولها وذلك بتهمة أنها وفرت "بيئة مشجعة للإرهاب والتطرف والعنف". ونفت جمعية الوفاق هذه الاتهامات واستأنفت على الحكم وفقاً لأعلى محكمة في البحرين وهي محكمة النقض. ورفضت محكمة النقض في فبراير 2017 الطعن المُقدم، ووجهت انتقادات شديدة من الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية حول هذا الأمر.

حكم بالسجن على الأمين العام السابق لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان في ديسمبر 2016، وحكم عليه بالسجن لمدة تسع سنوات في إعادة المحاكمة التي أمرت بها محكمة النقض في أكتوبر الماضي. وأكدت محكمة الاستئناف العليا البحرينية في مايو 2016 حكم إدانة الشيخ سلمان الصادر في يونيو 2015 وزيادة عقوبته من أربع سنوات إلى تسع سنوات. وأدين الشيخ سلمان بمجموعة من الاتهامات تتعلق بالأمن، بما في ذلك التحريض على تغيير النظام وإهانة وزارة الداخلية، وانتقد خبراء الامم المتحدة هذه الاتهامات بوصفها انتهاكات لحرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية الدين. وطالبت وزارة الخارجية بإطلاق سراحه دون قيد أو شرط. وقد سجن الشيخ سلمان منذ ديسمبر 2014.

القيود على التعبير الديني والتحريض الطائفي: حيث واصل مسئولو الحكومة الحد من اللغة الطائفية في وسائل الإعلام، إلا أن وسائل الإعلام العامة والخاصة واصلت في بعض الأحيان استخدام الخطابات التحريضية والطائفية. ولم يمرر مجلس الشورى قوانين الإعلام التي من شأنها الحد من التحريض على العنف والكراهية والطائفية على النحو الموصى به في تقرير لجنة تقصي الحقائق. ومع ذلك، فقد تم توجيه الاتهام لبعض الأفراد ومحاكمتهم بتهمة التحريض على الكراهية والعنف ضد المسلمين الشيعة.

وأقر البرلمان في مايو 2016 المادة 5 من قانون الجمعيات السياسية الذي يمنع رجال الدين الذين يقدمون الخطب من الانضمام للجمعيات السياسية التي تشارك في أي نشاط سياسي وصادق مجلس الشورى على هذه المادة. كما ينص القانون على أنه لا يجوز "لرؤساء وقادة الجمعيات السياسية أن يكونوا دعاة دينيين، حتى لو كانوا يشغلون منصب في الجمعيات بدون تقاضي أي أجر". وقد رأى جماعات حقوق الإنسان هذه على أنه يحد من حرية التعبير وتكوين جمعيات حقوق رجال الدين، بينما يرى المسؤولون البحرينيون على أنها وسيلة لمنع الأنشطة الدينية بداعي سياسي.

في حين أن بعض التعديلات السابقة للقوانين عززت حماية حرية التعبير ووفقاً لوزارة الخارجية، والمادة 169 قانون العقوبات تفرض عقوبة السجن لمدة عامين ودفع غرامة لأي شخص وجد أنه نشر تقارير "غير صحيحة" "مزورة" أو تعديلها لتنص على أن القوانين المتعلقة بحرية التعبير يجب أن تكون "متوافقة مع قيم المجتمع الديمقراطي". وتشعر جماعات حقوق الإنسان بالقلق من لغة التعميم أن هذه، تخضع لتفسيرات متباينة ويزيد من احتمال التعدي على حرية التعبير بما في ذلك التعبير الديني.

علاوة على ذلك، في عام 2016 تم القبض على بعض الأفراد و/أو اتهموا بموجب المادتين 309 و310 من قانون العقوبات، التي تعاقب أي شخص يهين أي ديانة معترف بها في المجتمع وشعائرها أو رموزها الدينية بالحبس لمدة لا تزيد على سنة

واحدة أو بغرامة لا تزيد على 100 دينار بحريني (حوالي 265 دولار أمريكي). وعلى الرغم من هذه الاتهامات، إلا أنه لم تكن هناك قناعات معروفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أشكال أخرى للتمييز والقيود المفروضة على احتفالات عاشوراء: هناك أعضاء من الطائفة الشيعية لا يمكنهم تقلد مناصب عسكرية وفقاً لجماعات حقوق الإنسان، فقط يمكنهم شغل مناصب إدارية، ولا يتواجد المسلمين الشيعة في المستويات العليا من الأجهزة الأمنية الحكومية في البحرين، بما في ذلك الجيش والشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وجد خبراء الأمم المتحدة أن أنماط التمييز الثقافي والاقتصادي والتربوي والاجتماعي تُمارس ضد الطائفة المسلمة الشيعية، بما في ذلك نظام التعليم والإعلام والتوظيف في القطاع العام والسياسات الاجتماعية الحكومية الأخرى مثل برامج الإسكان والرعاية الاجتماعية.

وأفادت التقارير في أكتوبر عام 2016 أن السلطات تدخلت في بعض احتفالات عاشوراء وقامت بإزالة لافتات عاشوراء من بعض المواقع. وزعم المسؤولون البحرينيون أنهم اضطروا إلى التدخل بسبب التخريب المفرط والنهب من قبل الشباب وألقوا القبض على عدة أشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، تم التحقيق مع خمسة رجال دين شيعة على الأقل بمن فيهم الشيخ عبد المحسن ملا عطية الجمري والسيد الصادق الجرايفي بسبب الخطابات التي ألقوها خلال احياء ذكرى عاشوراء. وأُفرجت السلطات الأمنية البحرينية بعد أكثر من 10 ساعة من الاستجواب عن ثلاثة من رجال الدين، ومع ذلك لا يزال هناك اثنتان من رجال الدين هم الشيخ الجمري والسيد الجرايفي معتقلين ويتم استجوابهم لفترات أطول. ولم توجه إليهم أي تهم في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق: أعلنت الحكومة البحرينية في مايو 2016 أنها نفذت 26 توصية من توصيات لجنة تقصي الحقائق، بما في ذلك تلك التوصيات المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد. ومع ذلك، جماعات حقوق الإنسان ووزارة الخارجية يختلفون مع هذا التقييم، وخلصت إلى أنه تم تنفيذ بعض التوصيات فقط، في حين أن البعض الآخر إما تم تنفيذه بشكل جزئي أو لم يتم تنفيذه على الإطلاق. وكشف تقرير وزارة الخارجية الذي يُقيم تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق في يونيو 2016 عن أن "هناك الكثير من الأعمال لم يتم تنفيذه"، بما في ذلك في المجالات المتعلقة بالحرية الدينية والتحرير الطائفي.

التقدم في إعادة بناء المساجد الشيعية والهيكل الدينية: على الرغم من الموعد النهائي الذي حددتها الحكومة البحرينية بنفسها في نهاية عام 2014، إلا أنها لم تكمل إعادة بناء 30 هيكل من الهياكل الدينية التي دمرت بشكل كامل والمحددة في تقرير لجنة تقصي الحقائق. وأعلنت الحكومة في يوليو 2016 أنها قد أنفقت ما يقرب من 10 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 8 مليون دولار أمريكي في العام السابق لإعادة بناء المساجد الشيعية والهياكل الدينية، أي أكثر من ضعف ما تعهدت به في عام 2012. وأعلنت الحكومة علناً في مايو أنها أنجزت إعادة بناء المساجد والمنشآت الدينية وكلها كانت جاهزة للاستخدام. وعلى الرغم من هذا الادعاء، فقد أنجزت الحكومة 20 فقط من الهياكل، ومعظمها جاهز للاستخدام وقامت الطائفة الشيعية بإعادة بناء سبعة مبانٍ أخرى. وهناك ثلاثة مباني تحتاج موافقة قانونية وإدارية ولم يحرز أي تقدم في إعادة بنائها.

وذكرت الحكومة أنها ساعدت في إعطاء التصاريح القانونية لسبعة هياكل تم إعادة بنائها من قبل الطائفة الشيعية، ولكن على الرغم من إبداء الرغبة في دفع التكاليف المالية، إلا أن المسؤولين لم يدفعوا أي مبالغ للمجتمع الشيعي. وأعلنت الحكومة البحرينية ووفقاً لوزارة الخارجية أنها دفعت للطائفة الشيعية تكاليف إعادة البناء من خلال المدفوعات المقدمة إلى هيئة الأوقاف الشيعية الوطنية؛ ومع ذلك نفى أعضاء من الطائفة الشيعية هذا الادعاء.

التقدم والمخاوف المتعلقة بالمحاسبة عن الانتهاكات السابقة: وأنشأت الحكومة البحرينية كيانات للتعامل والمحاسبة على هذه الانتهاكات بما في ذلك المكتب المدني لتسوية النزاعات للتعويض عن الوفيات والإصابات الناجمة عن الاضطرابات عام 2011، وكذلك مكتب أمين المظالم في وزارة الداخلية لضمان الالتزام بمعايير العمل الشرطي وتلقى تقارير عن سوء السلوك وذلك على النحو الموصى به في تقرير لجنة تقصي الحقائق.

ومع ذلك، فإن الحكومة لا تزال لم تحاسب كبار المسؤولين الأمنيين بشكل كافٍ عن الانتهاكات الخطيرة والتي تضمنت استهداف وسجن وتعذيب وقتل المتظاهرين أغليبيتهم من الشيعية. وقد حاولت المحاكم البحرينية محاكمة وإدانة عدد قليل من صغار ضباط الشرطة، مع عدم الشفافية بشأن المحاكمات والإدانات وطول مدة السجن وقد تم تبرئت معظمهم في نهاية المطاف. وذكرت الحكومة في الماضي أن هناك تحقيقات جارية من ضباط المستوى الأعلى لانتهاكات عام 2011، لكنها لم تفصح عن أي تفاصيل محددة.

سياسة الولايات المتحدة

قد تركزت العلاقات الأمريكية-البحرينية في المقام الأول على المخاوف السياسية، بما في ذلك النفوذ الاقليمي لدولة إيران والتعاون الأمني. والبحرين هي حليفة الولايات المتحدة منذ فترة طويلة في المنطقة، وقد استضافت الوجود البحري الأمريكي منذ عام 1946 وتعد موطنًا لأكثر من 8000 من أعضاء الخدمات الأمريكية المسلحة ومعظمهم تابع للأسطول الخامس للبحرية الأمريكية. وأعلنت الولايات المتحدة في عام 2002 أن البحرين حليف رئيسي من خارج دول حلف الناتو"، مما يتيح وصول البلاد إلى التعاون في مجال البحوث الدفاعية وشراء بعض الأسلحة الأمريكية المتقدمة.

على الرغم من العلاقة الوثيقة، إلا أن قد تنامي القلق المتعلق بحقوق الإنسان بسبب المساعدات العسكرية المتضررة في السنوات الأخيرة. وانخفضت طلبات التمويل العسكري الأجنبي من إدارة أوباما للحصول على المساعدات للبحرين من 25 مليون دولار أمريكي في السنة المالية لعام 2012 في بداية الاضطرابات الداخلية، إلى 5 مليون دولار أمريكي في السنة المالية لعام 2017. واستهدفت فرض قيود على المساعدات العسكرية الأمريكية إلى البحرين الخاصة بمساعدة الاستخبارات والمعدات المستخدمة في المسائل الأمنية الداخلية. ورفعت الولايات المتحدة في عام 2015 القيود على مبيعات الأسلحة إلى البحرين كاعتراف بإحراز "تقدم ملموس في مجال حقوق الإنسان". ومع ذلك، علقت إدارة أوباما إعلان القلق بشأن بيع مقاتلات F-16 إلى البحرين في سبتمبر 2016، واشترطت للبيع إحداث تقدم في مجال حقوق الإنسان. وأعلنت إدارة ترامب في مارس 2017 بعد نهاية الفترة المشمولة بالتقرير أنها تعتزم إسقاط جميع شروط حقوق الإنسان على بيع مقاتلات F-16 وغيرها من الأسلحة إلى البحرين.

وقدمت تقرير لجنة تقصي الحقائق لعام 2011 إطاراً رئيسياً لتقييم الولايات المتحدة من التقدم في الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان في البحرين. في قانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2013، ووجه الكونجرس وزير الخارجية بتقديم تقييمًا للتقدم المحرز في البحرين في تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، بما في ذلك وصف الخطوات المحددة التي تم عملها بالفعل وتقييم الامتثال لكل توصية وتقييم التقرير لتأثير النتائج "على" التقدم نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في البحرين. وطلبت لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ في عام 2015 من وزير الخارجية أن يقدم تقريراً يصف فيه الخطوات المحددة التي اتخذت لتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، فضلاً عن خطوات أخرى يجب على الحكومة اتخاذها لتنفيذ التوصيات وتقييم تأثير نتائج التقرير "على أمن الولايات المتحدة في المنطقة. وبناء على ذلك، أصدرت وزارة الخارجية تقريرين عن تنفيذ البحرين لتوصيات لجنة تقصي الحقائق، واحد منهم في عام 2013 والآخر في عام 2016. وكشف التقريران عن أن الحكومة حققت تقدماً، ولكن هناك "المزيد من الأعمال يتعين القيام بها"، وخصوصاً في الاستقلالية والمحاسبة لهيئات التحقيق وتعزيز المصالحة الوطنية. وأشار تقرير عام 2016 إلى أن هناك تقدم مُحرز في إعادة بناء المساجد الشيعية التي هدمت وفي تنفيذ التسامح في المناهج الدراسية.

أعرب مسؤولون في وزارة الخارجية عن مخاوف مع وزارة الخارجية البحرينية إزاء الطائفية وحقوق الإنسان وسجناء الرأي في البلاد. وخلال زيارة إلى المنامة قبل قمة مجلس التعاون الخليجي أبريل 2016، ناقش بعد ذلك وزير الخارجية جون كيري جهود البحرين لمواجهة الطائفية مع وزير الشؤون الخارجية. ثم التقى وزير الخارجية كيري أيضاً مع قادة المعارضة والمجتمع المدني، بما في ذلك المدافع عن حقوق الإنسان الذي يدعى نبيل رجب، الذي لا يزال رهن الاحتجاز. وقد تناولت بيانات وزارة الخارجية منذ هذه القمة أمور القلق المتعلقة بحقوق الإنسان في البحرين بما في ذلك استمرار سجن رجب وكذلك قضايا الحرية الدينية التي تواجه الطائفة الشيعية. وقد حث المسؤولون الحكوميون في الولايات المتحدة على جميع المستويات وفقاً لوزارة الخارجية، بما في ذلك موظفي السفارة، الحكومة البحرينية على التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة تقصي الحقائق بوضع نهاية للتمييز ضد الطائفة الشيعية ودعم الوحدة الوطنية وجهود المصالحة واحترام حرية التعبير وتعزيز استقلال منظمات الوكالة الدولية للطاقة وتوفير الحرية الدينية للسجناء.